

التمويل الذاتي للتعليم العالي-الجامعة المنتجة نموذجا مقترحا-

Self-financing for higher education The producing university is a suggested model

حليمة عزالدين*

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر 3-الجزائر

University of Algiers 3

azzedine.halima@univ-alger3.dz

azzedinehalima7@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/10/04

تاريخ الاستلام: 2020/05/14

الملخص:

يتلخص موضوع دراستنا في البحث عن تنمية الموارد الذاتية للجامعة خارج تمويل القطاع الحكومي، لمواجهة الطلب المتزايد للتعليم العالي بهدف تحقيق موارد مالية إضافية بالاعتماد على امكانياتها الذاتية من خلال النشاطات والخدمات التي تقدمها الجامعات المنتجة بصيغ مختلفة، على ألا يتعارض هذا والمهام الأساسية للجامعة من تعليم وبحث علمي وخدمة للمجتمع. **الكلمات المفتاحية:** تمويل التعليم الجامعي؛ مصادر التمويل؛ التمويل الذاتي الجامعي؛ آليات التمويل الذاتي الجامعي؛ الجامعة المنتجة.

Abstract:

The subject of our study is summarized in the search for developing the self-resources of the university outside the financing of the government sector, to meet the growing demand for higher education with the aim of achieving additional financial resources by drawing on its own capabilities through the activities and services provided by the producing universities in different forms, provided that this does not conflict with the basic tasks of the university From education, scientific research and community service

Key words: university education financing; funding finances; university selffinancing; university self-financing mechanisms; productive university

المقدمة:

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها كل دول العالم وأمام التحديات التي تواجه الجامعات من التوسع والتطور للتعليم الجامعي (زيادة الطلب على التعليم الجامعي) وظهور مجتمع المعرفة والعولمة، وكذلك أمام ضرورة تأدية الجامعات لوظائفها الأساسية من تعليم وبحث

*المؤلف المرسل: حليمة عزالدين، الإيميل: azzedinehalima7@gmail.com

علمي وخدمة للمجتمع ظهرت العديد من المحاولات لدراسة بدائل متعددة لتمويل التعليم الجامعي باعتبار أن مصدره الوحيد هو الحكومات في معظم دول العالم فهو يخضع بذلك للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولمواجهة كل هذه التحديات على الجامعات تبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم العالي عن طريق العمل على تنمية أساليب تمويلها تمويلا ذاتيا خارج الموازنة الحكومية وكذلك بعيدا عن إنشاء الجامعات الخاصة، فالتمويل الجيد يعكس جودة التعليم وعلى الجامعات تبني آليات التمويل الذاتي عن طريق الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية والمرافق والتجهيزات للمؤسسات التعليمية، هذا إلى جانب قيامها بأدوارها الأساسية بهدف تحقيق موارد مالية اضافية يمكن استخدامها في تمويل أنشطتها التعليمية وكذلك الرفع من مستوى كفاءة التعليم بها.

وهذا التوجه يتطلب من الجامعات تبني مفهوم الجامعة المنتجة وتطبيق هذا النموذج الذي يربط التعليم الجامعي بالمجتمع ويستجيب استجابة قوية للواقع الاقتصادي، فهو يساهم في تقليل الأعباء على الميزانية الحكومية العامة للدول عن طريق تطوير النشاطات التعليمية إلى نشاطات تعليمية إنتاجية تحقق منافع مادية من خلال تقديم الاستشارات العلمية للمؤسسات وكذلك الخدمات التربوية (تعليم اللغات والحاسب الآلي) وحتى الصحية منها، إلى جانب إدخال بعض الأنماط غير التقليدية من التعليم الجامعي بهدف التمويل الذاتي كالتوسع في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وتطبيق فكرة الجامعات الافتراضية أما عن الأملاك المادية للجامعة كالعقارات فيمكن استثمارها للحصول على إيرادات مادية اضافية.

من هذا المنطلق تطرح هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

-كيف يمكن للجامعات اعتماد التمويل الذاتي من خلال تبني أسلوب الجامعة المنتجة؟

-أهمية الدراسة:

لضرورة التمويل الجامعي أهمية بالغة من النواحي التربوية والاقتصادية والاجتماعية فتكلفة التعليم العالي في تزايد مستمر وعلى الدولة توفير مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية، من أجل هذا أصبحت مشكلة البحث عن مصادر لتمويل التعليم الجامعي وتنويعها من أهم المشاكل التي تواجه كل الدول بغية تعبئة موارد مالية اضافية لتغطية متطلبات التعليم العالي فالتمويل الجيد والكافي يحقق الجودة في التعليم العالي.

انطلاقا من هذا تتمحور أهمية الدراسة في إبراز مدى ضرورة إيجاد مصادر تمويلية ذاتية غير تقليدية على الجامعات توفيرها من خلال الأنشطة الانتاجية المتعددة التي تقوم بها الجامعات اضافة للقيام بأدوارها الأساسية من تعليم وبحث وخدمة للمجتمع.

-أهداف الدراسة:

- التعرف على مصادر تمويل التعليم الجامعي.
 - التعرف على مفهوم التمويل الذاتي الجامعي وآلياته.
 - توضيح مفهوم وأهمية الجامعة المنتجة.
 - التعرف على آليات التحول إلى الجامعة المنتجة.
 - الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في التمويل الذاتي الجامعي.
- ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم التطرق للعناصر التالية:

1.تمويل التعليم العالي**2.التمويل الذاتي الجامعي****3.الجامعة المنتجة نموذجا مقترحا****1. تمويل التعليم العالي**

يعتبر التعليم العالي آخر مرحلة في المنظومة التعليمية مسؤول على اعداد القوى البشرية المكونة والمؤهلة لسوق العمل يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وحتى يؤدي هذا القطاع وظيفته يجب توفير الموارد المالية اللازمة لتمويله فتقوم الدول بتخصيص مبالغ من ميزانياتها لتمويل هذا القطاع المهم، فما المقصود بتمويل التعليم الجامعي؟

1.1 تمويل التعليم الجامعي:

هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى، مثل الهبات والتبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة. (حامد، 2008، صفحة 28)

كما يعرف التمويل الجامعي بأنه مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها حكومية كانت أو غير حكومية، والعمل على تنميتها واستثمارها، وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة، كما يرتبط مفهوم تمويل التعليم الجامعي ارتباطا وثيقا بكل من العدالة والفعالية، بمعنى أن فعالية التعليم الجامعي تزداد كلما توافر التمويل المناسب للصرف على أنشطته المختلفة. (الصغير، 2005، صفحة 82)

2.1 مصادر التمويل:

تضم مصادر التمويل المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

-المصادر الداخلية: أساسها النظام الاقتصادي لكل دولة، وهذه المصادر تقدم أموالها للتعليم عن طريق الضرائب والرسوم التي تتمثل في إيرادات الحكومة.

-المصادر الخارجية: والتي تأتي في صورة مساعدات أو إعانات من الخارج أو عن طريق المنظمات الإقليمية والدولية. (حسانين، 1989، صفحة 246)

وعموما تختلف أنماط تمويل التعليم الجامعي تبعا لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي وفلسفة المجتمع الذي ينتمي إليه فتمويل التعليم الجامعي يأخذ أنماطا عدة من أبرزها:

نمط التمويل العام (الحكومي) ونمط التمويل الخاص، ونمط التمويل المختلط (حكومي وخاص) ونمط التمويل الذاتي. (الماجد، 2018، صفحة 35)

- أما عن مصادر التمويل في الجزائر فقد حددت بمقتضى القانون رقم 05/99 المؤرخ في 1999/04/04 المتعلق بالقانون التوجيهي للتعليم العالي كمايلي:

إعانات الدولة، إعانات مختلفة، الهبات والتبرعات، أموال عمومية أو خاصة، رسوم التسجيل، عقود

واتفاقيات الخبرات والخدمات وبراءات الاختراع، الأموال المتأتية من مساهمة الجامعة في الفروع الأخرى.

لكن في الواقع فإن مؤسسة التعليم العالي تعتمد على التمويل الحكومي لكامل ميزانياتها ومبلغ ضعيف يكاد لا يذكر يأتي عن طريق رسوم التسجيل، وبالتالي لا يوجد أي مصدر آخر من المصادر المذكورة في القانون التوجيهي. (نيس، 2014، صفحة 167)

3.1 الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي:

تمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر على تمويل التعليم العالي والجامعي الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الدول بتبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم العالي ومنها:

-مشاركة الطلاب (الرسوم الدراسية) وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات.

-ربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات العلمية أو عدد الطلاب المقيديين بالجامعة.

-قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها وبين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللازم.

-مراجعة جميع عمليات الانفاق في ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات.

-العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتيا.

ويوجد عدد كبير من الاتجاهات في تمويل التعليم الجامعي في جميع دول العالم المتقدم النامي والتي تنحصر في التمويل الحكومي، والتمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والأقاليم أو مشاركة بعض الهيئات أو الأفراد في تمويل التعليم. (عامر، 2006، صفحة 8)

سنركز في عملنا على أن تكون الجامعات كمصدر للتمويل، فالكثير من الجامعات في دول العالم أخذت تبحث عن موارد مالية إضافية خارج الموازنة الحكومية، وكذلك بعيدا عن إنشاء الجامعات الخاصة وعن خصخصة القطاع بهدف البحث عن أهم بدائل التمويل الذاتي الجامعي فما المقصود بالتمويل الذاتي الجامعي؟.

2. التمويل الذاتي الجامعي

يعتبر الانفاق التعليمي من مسؤولية الدولة وانطلاقا من مبدأ التعليم الإلزامي والمجاني وأمام التحديات التي تواجه معظم دول العالم من الزيادة السكانية التي تقابلها تزايد في أعداد الطلبة وبذلك التوسع الكمي والكيفي في التعليم العالي إلى العوامل الاقتصادية التي لا تقل شأنًا عن هذه التحديات التي جعلت من تمويل التعليم العالي عبئا على ميزانية الدولة، أصبح على الجامعات تبني سياسات تمويلية ذاتية إلى جانب التمويل الحكومي من أجل تخفيف هذا العبء في تمويل التعليم العالي.

1.2 التمويل الذاتي:

هو ما تقوم به وتتخذ كل مؤسسة تعليم عال منفردة، للحصول على موارد دخل أخرى غير الحكومية واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها. (الجهني، 2008، صفحة 3)

فالبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية هو التمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة ويكون للجامعات حق التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة الجامعات، دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية.

إن هذا التوجه يعني قيام الجامعة بممارسة أنشطة إضافية فضلا عن قيامها بأدوارها الأساسية، حيث تحقق الجامعات موارد مالية إضافية يمكن أن تستخدم في تمويل الكثير من نشاطاتها تمويلًا ذاتيًا وهو ما يساهم في تقليل الأعباء على الميزانية الحكومية العامة للدولة هذا فضلا عن إمكانية تحسين أداء الجامعة ونجاحها في تنفيذ مجمل أهدافها. (الصغير، 2005، صفحة 123)

2.2 أهمية التمويل الذاتي:

على الرغم من الأهمية البالغة لمصادر التمويل الخارجي والتمويل من الجهات المحلية في أنها عنصر أساسي في تنفيذ برامج وأنشطة مؤسسات التعليم العالي، إلا أنه لا يجب الاعتماد

على تلك المصادر كمصدر وحيد للتمويل، بل ينبغي على تلك المؤسسات زيادة الموارد الذاتية والبحث عن وسائل أخرى في التمويل الذاتي وذلك للآتي:

1-تحقيق الاستقلالية وعدم الحاجة إلى الآخرين، لأن الاعتماد الكامل على التمويل الخارجي والمحلي يجبرها إلى حد كبير للخضوع لسياسات الجهة المانحة التي قد تشترط شروطا معينة للقيام بتمويل مبلغ معين لتنفيذ بعض البرامج والأنشطة.

2-تحقيق الاستقرار وعدم الشعور بالخوف من المستقبل وذلك لعدم ثبات واستقرار التمويل الخارجي والذي لا يمكن التحكم به لأنه يخضع لظروف خارجة عن سيطرة مؤسسات التعليم العالي.

3-الحرية في اتخاذ القرارات وفي التخطيط وتنفيذ الأنشطة لأن بعض الجهات المانحة قد تفرض بعض القيود على المبلغ المتبرع به والتي تحد من الحرية في تنفيذ البرامج والأنشطة. (الغماري، 2009، صفحة 56)

4-توفير الموارد المالية اللازمة يساعد الجامعات في مواصلة مسيرتها لصناعة المعرفة وإعداد الكوادر اللازمة التي تأخذ دورها في مسيرة المجتمع.

5-تزويد العملية التعليمية بأحدث وسائل التكنولوجيا للوصول بمخرجات التعليم إلى أفضل مستوياتها (جودة التعليم). (المصري، 2017، صفحة 32)

3.2 آليات التمويل الذاتي:

وفيما يلي عرض أهم الجوانب الإجرائية لتحويل الجامعة إلى مصدر للتمويل الذاتي:

أ-الجامعات كمراكز انتاج: ظلت الجامعات في بلدان العالم الثالث ومنها الوطن العربي، تقتصر في دورها على إعداد الخريجين وإجراء البحوث الأكاديمية دون استثمارها في الواقع الفعلي للمجتمع؛ في الوقت الذي اتجهت فيه الجامعات بالدول المتقدمة إلى توسيع المشاركة الفاعلة في حل مشكلات الإنتاج والمساهمة في تطوير الثورة العلمية والتقنية، كما وجدت بحوثها الأكاديمية مجالا واسعا للتطبيق وحل مشكلات المجتمع وإنتاج المعارف التي أسهمت في تقدم هذه الجامعات.

فالتركيز على الجامعات كمراكز للإنتاج مع مراعاة الضوابط لا يلغي ولا يقلل من شأن الأهداف الأخرى للجامعة، فالعديد من الكليات يمكنها أن تستثمر إمكاناتها وتجنّي من ذلك كثيرا من الفوائد المالية التي تسهم في تحسين العملية التعليمية، وربط النظرية بالتطبيق ورفع كفاءة وجودة مخرجات التعليم العالي مع العلم بأن الإنتاج لا يقتصر على الكليات العملية فحسب، وإنما تشارك الكليات النظرية في عمل الدراسات المرتبطة بالجدوى الاقتصادية وضبط النوعية والمنافسة والتسويق، ومن ثم يمكن للجامعة تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج، وتحقيق روابط عضوية بين التعليم والبحث والإنتاج وخدمة المجتمع في إطار الربط بين الجامعة والحياة الإنتاجية.

ب-تسويق البحوث: لا يرتبط النشاط التسويقي فقط بالسلع والمنتجات المادية فقد أصبح نشاطا اجتماعيا تقوم عليه حضارة الإنسان المعاصر وامتد ليشمل الخدمات والأفكار والقيم والرموز الإنسانية فالتسويق في مجال البحث العلمي يقدم التمويل الكافي للجامعات ومراكز البحث العلمي التي هي في أمس الحاجة إليه، والذي لا تستطيع الموازنة العامة أن تقدمه بالصورة الكافية، ليصبح بذلك المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات فالتسويق في مجال البحث العلمي مسؤول عن انسياب المنتجات البحثية والمعارف العلمية والتكنولوجية من منتجها في الجامعات ومراكز البحوث إلى المستفيدين منها، فيتحقق عن ذلك المنفعة المكانية والزمنية والحيازة والاستغلال بحيث تصبح ذات قيمة أكبر ومردودا أعلى للمجتمع يفوق قيمتها الساكنة وهي بين المجلدات وعلى أرفف المكتبات.

ج-الجامعات كمراكز استشارية: حيث تعمل الجامعات على إنشاء مراكز استشارية تعمل من خلالها على تقديم خدمات استشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة الرسمية منها والخاصة على أن تقوم هذه الهيئات و المؤسسات بدفع أتعاب هذه الاستشارات وأن تتوقف عن طلب الاستشارات من الخارج حيث تكلف خزينة الدولة أموالا طائلة ،فالمكاتب الاستشارية التي يتم انشاؤها في الجامعات تسهم بدور فاعل في توفير موارد مالية للجامعات من خلال تقديم الخبرة والمشورة للدوائر والأفراد والشركات في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات وحل مشاكلها ذات الصلة باختصاص كلية معينة مقابل أجور وفق صيغ متفق عليها وعقود أعدت لهذا الغرض، على أن لا تتعارض المراكز الاستشارية مع سير التدريس والتنسيق مع الأقسام العلمية.

د-ايرادات الأملاك: حيث تعمل الجامعات على استثمار ممتلكاتها وأوقافها كاستثمار الأموال المودعة في المصارف واستثمار الأراضي والمباني التي تملكها أو تتبع لها ولا تستخدمها في مهماتها أو تستخدمها بعض الوقت وتستطيع استثمارها لأغراض أخرى في الأوقات التي تحتاج إلى استخدامها. (الصغير، 2005، الصفحات 123-138)

3.الجامعة المنتجة نموذجا مقترحا

على الجامعة توفير موارد مالية ذاتية خارج نظام الموازنة العامة للحكومة وهو ما عرفناه بأسلوب التمويل الذاتي الجامعي أو ما يعرف أسلوب الجامعة المنتجة فما المقصود بالجامعة المنتجة ؟

1.3 الجامعة المنتجة:

هي الجامعة التي تحقق وظائف التعليم العالي والمتمثلة في التعليم (التدريس) والبحث العلمي وخدمة المجتمع بشكل متكامل مع تعزيز موازنتها من خلال الموارد الاضافية كالاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الانتاجية التي لا تتعارض ومفهوم الجامعة بشكل عام مما يقلل

اعتمادها على إيراداتها الأساسية، ولكن المهام الأساسية للجامعة يجب أن تصان وتكون بعيدة عن المفهوم التجاري وبذلك فإن نموذج الجامعة المنتجة نموذجاً مرناً يحقق التوازن بين المهام الثلاث المنتظرة من الجامعة. (الكعبي، 2018، صفحة 4)

فالجامعة المنتجة لا تسعى إلى الدخول في منافسة مع المؤسسات الانتاجية الأخرى لتحقيق الربح الاقتصادي، ولكنها تكتفي ببعض الأنشطة التي تساعد على تحقيق موارد مالية تساعد على تغطية نفقاتها، ومن دواعي تبني نموذج الجامعة المنتجة:

1-الفجوة بين التعليم العالي وعالم الشغل.

2-ضرورة الولوج إلى اقتصاد المعرفة.

3-الاتجاه المتنامي لتطبيق مفاهيم الجودة في الجامعات.

4-ازدياد حدة المنافسة.

ويتطلب التحول إلى نظام الجامعة المنتجة توفر بعض الشروط منها:

أ- إذابة الفروق بين وظائف الجامعة (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع) والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها حتى يمكن الانفتاح على المجتمع.

ب- إعادة النظر في عملية إعداد الطالب وتكوينه بحيث تتكامل عملية الإعداد الشامل والمتخصص وذلك بتقديم معارف وتطبيقات ترتبط بمجموعة من التخصصات وبالتخصص الدقيق الذي اختاره الطالب.

ج- فتح قنوات شرعية للاتصال بالمجتمع وذلك للوقوف على مشكلات وقضايا المجتمع سواء المرتبطة بالعمليات الإنتاجية أو العمليات الخدمية.

د- فتح باب القبول في الجامعة المنتجة لنوعيات مختلفة من الطلاب بالإضافة إلى الطلاب العاديين وذلك لتلقي دورات تدريبية أو تعليمية، وفقاً للاتفاقات المبرمة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة.

هـ- وجود مرونة وحرية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل في كليات الجامعة المنتجة لكي تتواءم مع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات تستدعي التدخل من قبل الجامعة المنتجة. (الشربيني، 2009)

2.3 أهمية الجامعة المنتجة:

1-المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها.

2-اجراء البحوث المرتبطة بحقل الأعمال للمساعدة في حل المشكلات الانتاجية التي تواجه القطاع الصناعي والإنتاجي والخدماتي.

3-توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر.

4- تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص ومعالجة مشاكل حقل الأعمال والإنتاج.

5- القيام بالبحوث التطبيقية التي يتم إجراؤها في مجالات العمل التطبيقي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدماتية والتي تهدف إلى تطوير الأساليب التقنية التي تنعكس على تسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي.

6- تعتبر الجامعة المنتجة شكلا من أشكال التمويل الذاتي التي قد تلجأ الجامعات إليها خاصة في حالة شح التمويل الحكومي. (بوفالطة، 2012، صفحة 279)

3.3 آليات الجامعة المنتجة:

بعد أن تبين لنا بأن الجامعات يمكنها أن تكون مصدرا للتمويل وبذلك مواجهتها لخصخصة التعليم الجامعي، أصبح من الضروري التعرف على أهم الوسائل اللازمة لتنفيذ صيغة الجامعة المنتجة بنجاح وهي:

أ- تسويق التعليم:

تلجأ الجامعة إلى التسويق لكن دون الخروج عن الأهداف الاجتماعية للتعليم وذلك من خلال ممارستها لأنشطة اضافية لتسويق بعض الخدمات التي تقدمها، بشرط أن تهدف تلك الأنشطة إلى خدمة المجتمع وليس مجرد الربح ومن هذه الأنشطة ما يلي:

- تقديم بعض الخدمات الجامعية التربوية مثل تعليم اللغات والحاسب الآلي وتخصيص عائدها لدعم التعليم.

- تقديم بعض الخدمات الجامعية الصحية مثل العمليات الجراحية وإجراء التحاليل وتخصيص عائدها للتعليم.

- تقديم بعض الخدمات الإنتاجية مثل عمل مزارع حيوانية ونباتية وتخصيص عائدها للتعليم.

- تقديم بعض الاستشارات العلمية للمؤسسات الانتاجية وتخصيص عائدها للتعليم.

- القيام ببعض الأبحاث العلمية لصالح المؤسسات والمصالح الإنتاجية وتخصيص عائدها للتعليم.

- تأجير بعض مرافق الجامعة مثل الملاعب والنوادي وتخصيص عائدها للتعليم.

- عمل وحدات انتاجية ذات طابع خاص داخل الجامعات وتخصيص عائدها للتعليم.

ب- ادخال نماذج غير تقليدية من التعليم الجامعي:

مع التزام الدول بتخصيص الميزانيات اللازمة لتمويل التعليم الجامعي لا بأس من إقامة بعض الأنماط غير التقليدية من التعليم الجامعي بهدف التمويل الذاتي وتوفير بعض المصادر التمويلية لزيادة كفاءة العملية التعليمية دون أن يؤثر ذلك على مبدأ مجانية التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وعلى سبيل المثال:

- التوسع في التعليم المفتوح.

-التوسع في التعليم عن بعد.

- تطبيق فكرة الجامعة الافتراضية.

-التوسع في إنشاء شعب دراسية باللغات الأجنبية.

-ترشيد الإنفاق أو الاستخدام الأمثل للموارد ويتصل بهذه المسألة التخلص من النفقات غير الضرورية. (عرب، 2007، صفحة 385)

ج- استثمار أملاك الجامعة:

يمكن للجامعات أن تحصل على إيرادات مادية إضافية عن طريق استثمار أملاكها، سواء كانت مطاعم أو مزارع أو مستشفيات جامعية أو عقارات، الأمر الذي يتطلب إدارة للأملاك تعمل على استثماراتها حسب متطلبات السوق، هذا فضلا عن استثمار الأجهزة و المعدات لإنجاز أعمال مختلفة لحساب الغير، كاستخدام ورش الجامعة و تأجير بعض الممتلكات كالنوادي و المطاعم و غيره. (الصغير، 2005، صفحة 180)

-ولدراسة تجربة الجامعة المنتجة نتعرف على تجربة أسلوب التمويل الذاتي للجامعة الأمريكية ونموذج الجامعة المنتجة الأمريكي كأحسن تجربة عالميا وضرورة الاستفادة من هذه التجربة في تمويل جامعاتنا تمويلًا ذاتيًا.

-تعمل الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع الصناعية، وذلك من خلال إجراء البحوث اللازمة لهذه المؤسسات أو أن يشترك فريق من الباحثين من الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في عملية إجراء البحوث، ولذا تعد الجامعات الأمريكية من أبرز الجامعات ارتباطًا بالمجتمع ومؤسساته الصناعية إذ أصبحت مراكز للأبحاث العلمية لا يقتصر نشاطها على المؤسسات الجامعية الأكاديمية بقدر ما ارتبطت بالمؤسسات الصناعية الكبرى مثل نموذج الحاضر التكنولوجي في جامعة أوستن، وهو من أشهر النماذج التي تهدف إلى تحقيق التعاون بين الجامعة وقطاع الإنتاج في مجال البحث العلمي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية في مجال الصناعة وتعزيز دور الجامعات في تمويلها الذاتي.

وفي إطار تطبيق نموذج الجامعة المنتجة ترتبط معظم الجامعات الأمريكية بالمؤسسات الصناعية والشركات الكبرى والإدارات الحكومية التي تستفيد استفادة مباشرة من نتائج البحوث الجامعية، إذ أصبح البحث العلمي مطلبًا مفروضًا على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي تمنح درجة الدكتوراه إذ إن الجامعات المتميزة تحافظ على اهتمام هيئة التدريس لديها بالبحث العلمي، ولقد تميزت بعدم تثبيت عضو هيئة التدريس لديها إذا لم يكن باحثًا جادًا و مميزًا وفي دراسة حديثة صنفت اثنتا عشرة جامعة على أنها جامعة مبدعة و ذلك لما يميزها عن غيرها من

كثافة علاقتها و تحالفها مع العديد من الشركات العالمية و من بين أبرز الجامعات التي وصفت بأنها مبدعة:

Ohio State University، Carnegie – Mellon University، Georgia Tech ، Stanford University ويعود نموذج جامعة ستانفورد من أشهر النماذج للجامعات المنتجة إذ أن هذه الجامعة يشار إليها على أنها وراء ظهور وادي السيليكون (SILICON VALLEY) إذ تحالفت بعض مراكز بحثها مع مؤسسات عدة، ومن الأمثلة على التحالفات الناجحة لهذه الجامعة تحالفها مع شركة هيوليت باكارد (hp) المتخصصة في مجال الحاسوب إذ تعود العلاقة بينهما إلى الخمسينيات وتحولت هذه العلاقة في الربع الأخير من القرن العشرين لنوع من التحالف أدى إلى قصص نجاح كبير والتي تمثلت في تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المهمة نذكر منها: Charles Schwab, BayNetscape, Mike, San Microsystems and Yah, Ciscosystems, التي حققت في وادي السيليكون إلى أنها كانت من نتاج الشركات التي بدأت من خلال الخريجين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة ستانفورد. (العتيبي، 2018، صفحة 10)

وقد أعتمد نموذج الجامعة المنتجة كإحدى سياسات تجديد مصادر التمويل ومثالا على ذلك جامعتي ستانفورد و رويك البريطانية التي استطاعت زيادة مواردهما المالية وتخفيض اعتمادهما على التمويل الحكومي ، ومن الآليات التي اتبعتها جامعة ستانفورد تأجير المنشآت الجامعية أثناء عطلات نهاية الأسبوع والعطلات السنوية، وبيع وجبات غذائية ذات جودة عالية للمواطنين، والسماح بإجراء الأنشطة الاجتماعية في ساحات الجامعة، وأيضا استغلال الطرقات وساحات الاستقبال في الترويج الإعلاني للمحلات والشركات، كل ذلك مقابل رسوم مالية زادت من دخل الجامعة. (الدقاسمة، 2015)

الخاتمة:

تساهم مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف المجتمع ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، فالمكانة الهامة التي يحتلها هذا القطاع جعلته أكثر أنواع التعليم كلفة أي زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق العام، وعلى الدولة أن تمول هذه النفقات المتزايدة لسد احتياجات مؤسساته حتى يتمكن هذا القطاع من تحقيق أهدافه.

لأجل هذا تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من أكثر قضايا التعليم العالي جدلا، فالاهتمام بتوفير الموارد المالية للجامعات فرضتها عوامل عدة أهمها توسيع نظام التعليم العالي من جهة و الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية المحيطة به من جهة أخرى، باعتبار أن الحكومات هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في معظم دول العالم.

فيجب توفير تمويلا ضروريا وملائما لتطويره وتحقيق أهدافه من أجل هذا تطرقنا إلى دراسة أسلوب التمويل الذاتي الجامعي كمصدر من مصادر تمويل التعليم العالي من خلال تقسيم دراستنا إلى ثلاثة محاور تناولنا في المحور الأول من الدراسة تمويل التعليم العالي وتوصلنا من خلاله إلى أن تنمية واستثمار وتوجيه هذه الموارد المالية يؤدي بالمؤسسات التعليمية للقيام بأدوارها وتحقيق أهدافها وأن أنماط تمويل التعليم الجامعي تضم التمويل الحكومي والتمويل الخاص والتمويل المختلط والتمويل الذاتي الذي كان مضمون المحور الثاني من دراستنا.

حيث تعمل الجامعات على تطبيق أسلوب التمويل الذاتي عن طريق أنشطة مختلفة إضافية فضلا عن قيامها بأدوارها الأساسية من تعليم وبحث علمي وخدمة للمجتمع، على أن تحقق موردا ماليا إضافيا، وهو ما يسهم في تقليل الأعباء على الميزانية العامة للدولة من جهة وتحسين وتطوير أداء الجامعة من جهة أخرى عن طريق آليات التمويل الذاتي والتي من أهمها أن تكون الجامعات كمراكز للإنتاج باستثمار البحوث العلمية وتوسيع المشاركة الفاعلة في حل مشكلات المجتمع وكذلك تسويقها عن طريق تحويل المنتجات البحثية والمعارف العلمية والتكنولوجية من منتجاتها بالجامعات إلى المستفيدين منها في المجتمع، وإنشاء المراكز الاستشارية التي تقدم الخدمات الاستشارية للهيئات والمؤسسات في المجتمع مقابل حصولها على موارد مالية، كما يمكن استثمار ممتلكات الجامعة أو ما يعرف بإيرادات الأملاك.

أما المحور الثالث فتوصلنا من خلاله إلى كيفية تبني مفهوم الجامعة المنتجة وتطبيق هذا النموذج الذي يحقق التوازن بين المهام الثلاثة للجامعة من جهة وتوفير موارد إضافية مالية للجامعة من جهة أخرى، عن طريق تقديم الاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة التي لا تتعارض ومفهوم الجامعة وأن تكون بعيدة عن المفهوم التجاري، فالجامعة المنتجة لا تسعى إلى الدخول في منافسة مع المؤسسات الانتاجية لتحقيق الربح ولكنها تكتفي ببعض الأنشطة التي تساعدها على تحقيق موارد مالية إضافية تسهم في تحسين العملية التعليمية وتطوير المجتمع.

وكأحسن تجربة في تبني أسلوب التمويل الذاتي وتطبيق نموذج الجامعة المنتجة تعرفنا على نموذج الجامعة الأمريكية قصد الاستفادة من هذه التجربة في تمويل جامعاتنا تمويلا ذاتيا.

وفي ضوء نتائج الدراسة نقترح أهم آليات تفعيل أسلوب التمويل الذاتي من خلال النقاط التالية:

- ضرورة دراسة الجوانب التنظيمية لتفعيل أسلوب التمويل الذاتي الجامعي، وإقرار النصوص القانونية لتبني نموذج الجامعة المنتجة ومنح الصلاحيات للجامعة في إطار تنظيم الشؤون المالية.

- ضرورة توعية أصحاب القرار ورؤساء مؤسسات التعليم العالي بمفهوم وأهمية أسلوب التمويل الذاتي وتطبيق نموذج الجامعة المنتجة.
- تطبيق نموذج الجامعة المنتجة يتطلب التخطيط المنسق والمتكامل بين مسؤولي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وإداريين وحتى الطلبة.
- تطبيق نموذج الجامعة المنتجة يتطلب خفض التكلفة واستثمارها عن طريق ترشيد الانفاق العام على التعليم، بالتخلص من النفقات غير الضرورية والاستخدام الأمثل للموارد قدر الامكان.
- تقديم الخدمات الاستشارية الاقتصادية والقانونية والعلمية التي تعزز مواردها المالية.
- وضع الخطط الاستراتيجية لتوجيه البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاع الانتاج وفق عقود تبرم بين الجامعات وهذه المؤسسات الانتاجية.
- تقديم خدمات التعليم عن بعد والتعليم المفتوح وتبني فكرة الجامعات الافتراضية.
- تقديم دروس وبرامج لتعليم اللغات الأجنبية بهدف تحقيق الجودة في التعليم وتوفير مصادر مالية اضافية.
- اقامة الدورات في تعليم نظم المعلومات الحديثة وتقنياتها من أجل المهارة والمعرفة مقابل الحصول على عوائد مالية للجامعة.
- _ الاستفادة من المرافق والتجهيزات والمباني الجامعية في اطار أن تكون الجامعات كمراكز انتاج واستثمار عن طريق:
 - استغلال قاعات الندوات والمؤتمرات والمختبرات للحصول على التمويل.
 - اقامة المعارض العلمية داخل الجامعات مقابل عوائد مالية.
 - استغلال (تأجير) مواقف السيارات والملاعب والمطاعم والمساحات الكبرى.
 - تأجير المنشآت الجامعية خلال العطل السنوية.
 - اقامة دور الحضانة ورياض الأطفال عن طريق تأسيس روضات لأطفال العاملين بالجامعة والاستفادة من عوائدها المالية.
 - الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في نموذج الجامعة المنتجة.

المراجع:**المؤلفات:**

- أحمد حسين الصغير، (2005)، التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، عالم الكتاب الحديث.
- محمد عبد السلام حامد وآخرون، (2008)، تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة، القاهرة، عالم الكتاب الحديث.
- محمد علي عرب، (2007) التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.
- محمد سمير حسانين، (1989)، دراسات في مشكلات التعليم الجامعي والعالي، القاهرة، مطابع غباشي.

الأطروحات:

- سعيدة نيس، (2014)، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- محمود حمزة أحمد الغماري، (2009) أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، فلسطين.

المقالات:

- ابتسام بنت حمد بن عبد الله الماجد، (2018) تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، السعودية، المجلد 26 العدد 6، الصفحات 30-52.
- حسنا بلهج العتيبي، (2018)، تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا، بريطانيا، اليابان، استراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منه، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الثاني، العدد الخامس والعشرون، السعودية، الصفحات 1-31.
- محمد فالح الجهني، (2008)، التعليم العام والتعليم العالي: من يدفع التكاليف؟ مجلة المعرفة، وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، الصفحات 38-45.
- نضال حمدان مصطفى المصري، (2017)، اطار مقترح للتمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية و علاقته بجودة التعليم الجامعي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر العدد 32، جامعة القدس، الصفحات 27-54.

المداخلات:

-طارق عبد الرؤوف عامر، (2006)، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر.

-محمد سيف الدين بوفالطة، (2012) مؤسسات التعليم العالي المنتجة كمدخل للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية، دراسة عن الملتقى الوطني لآفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، الجزائر.

-نعمة شلبية علي سعيد الكعبي، (2018)، رؤية معاصرة في تبني مفهوم الجامعة المنتجة في بيئة مجتمع المعرفة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع.

مواقع الأنترنت:

-فهمي الشربيني، (2009)، طرق جديدة لزيادة موارد الجامعة، مجلة المعرفة. تاريخ الإطلاع 10-03-2020 www.almarefth.net/show_sub.php

-حذيفة الدقاسمة، (2015)، الجامعة المنتجة كأحدى وسائل زيادة التمويل، وكالة جراسا الاخبارية، تاريخ الإطلاع 10-03-2020. www.gerasannews.com